الدكتور عصام خليفة

مؤتمر الشرق الأوسط في ظل النظام العالمي الجديد، وتداعيات الصراع العالمي في المنطقة.
مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية – الجيش اللبناني ١٢ – ١٥ تموز ٢٠١٦

النزوح السوري الى لبنان

استاذ متقاعد في الجامعة اللبنانية (قسم التاريخ)
استاذ في كلية فؤاد شهاب

لقد عانى الشعب اللبناني مأساة الهجرة والتهجير، على الاقل منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وخلال الحرب العالمية الاولى تعرّضت الديموغرافية اللبنانية لكارثة المجاعة التي قضت على اكثر من ثلث سكانه، وبين العامين ١٩٧٥ و ١٩٩٥ هاجر من لبنان الى الخارج ٩٠٠ ألف. وما بين العامين ١٩٩٥ و ٢٠١٦ هاجر مئات الوف اللبنانيين الى مختلف بلاد الاغتراب (مراجعة دراسات د. بطرس لبكي). وبالمقابل كان لبنان، على الدوام، يستقبل المجموعات و الأفراد الهاربين من الظلم والتعسف في بلدان الشرق الأوسط. وبرغم إن اتفاق الطائف نصّ على صدور قانون قبل البت بموضوع التجنيس. فقد قامت الحكومة اللبنانية عام ١٩٩٤ بإصدار مرسوم على عكس اتفاق الطائف تمّ فيه تجنيس ما يزيد حاليًا عن ٩٠٠ الف، اكثريتهم من الجنسية السورية. ولما كانت الديموغرافية تقود التاريخ فقد كانت خلفية القوى التي كانت وراء مرسوم التجنيس تغيير هوية الشعب اللبناني.

وبعد الزلزال الحاصل في الداخل السوري، حصل تهجير منظّم داخل الجغرافية السورية (ثلث السكان على الاقل) كما حصلت هجرة كثيفة الى الخارج (٤ ملايين على الاقل). ولأنّ سورية ولبنان توأمان سياميان فإن نتائج الكارثة السورية ستنعكس حتمًا على لبنان. ومن هنا ضرورة إيلاء ما يجري لدى الدولة الجارة الاهمية القصوى والتفكير في وضع الخطط الآيلة، قدر الامكان، لحماية الوضع اللبناني من ترددات الزلزال السوري، لاسيما وان طول الحدود البرية بين الدولتين لا تقل عن ٣٧٥ كلم. وسوريا هي الطريق البري الوحيد للبنان مع الدول العربية.

أولًا: توزيع السكان غير اللبنانيين والاشخاص عديمي الجنسية المقيمين في لبنان:

توزيع السكان غير اللبنانيين، من اللاجئين والمهاجرين، والعمال العرب والأجانب، والأشخاص عديمي الجنسية، المقيمين في لبنان.

جنسية اللاجئين والمهاجرين	معطيات حول الوافدين إلى لبنان	عدد الوافدين من اللاجئين والعمال	النسبه ٪
اللاجئون والعمال من السوريين	عدد اللاجئين السوريين	١،٥٠٠،٠٠٠	٤٠،٣
	عدد العمال السوريين قبل الأزمة، والنازحين مع اسرهم أثناء الأزمة (من غير اللاجئين مسجلين لدى المفوضية)	٣٥٠،٠٠٠	٩،٤
اللاجئون والنازحون من العراق	عدد اللاجئين العراقيين، الوافدين من العراق ومن سوريا.	١٠٠،٠٠٠	٢،٧
	عدد النازحين العراقيين والسوريين من المسيحيين، وغيرهم من الأسر الميسورة (من غير اللاجئين)، قبل الأزمة وخلالها.	٣٠٠،٠٠٠	٨،١
اللاجئون الفلسطينيون	عدد اللاجئين الفلسطينيين القدامى	٣٢٥،٠٠٠	٨،٧
	عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، وبخاصة من المخيمات (مخيم اليرموك مثلا).	١٠٠،٠٠٠	٢،٧
النازحون من القرى الحدودية	عدد اللبنانيين العائدين من سوريا (وبخاصة من القرى اللبنانية عند الحدود).	٤٥،٠٠٠	١،٢
الهجرة غير الشرعية إلى لبنان	عدد العمال غير الشرعيين، وطالبي اللجوء من العرب والأجانب، مع الذين يدخلون لبنان كبلد مرور (ترانزيت) للإنتقال إلى بلد الآخر.	٤٥٠،٠٠٠	١٢،١
العمال والعاملات الاجانب	عدد العاملات الأجنبيات في الخدمة المنزلية.	٢٥٠،٠٠٠	٦،٧
	عدد العمال العرب والأجانب، من غير السوريين (مصر، السودان..).	١٠٠،٠٠٠	٢،٧
الأشخاص من عديمي الجنسية	عدد الأشخاص غير المجنسين، مكتومي القيد، والذين ولدوا دون هوية، ومعظمهم من اطفال اللاجئين...	٢٠٠،٠٠٠	٥،٤
	المجموع العام	٣،٧٢٠،٠٠٠	١٠٠

- "لا تتوفر اعداد دقيقة لعديمي الجنسية في لبنان، ولكنها قد تصل الى ٢٠٠,٠٠٠ شخص وفق ما أوردته بعض الدراسات الأكاديمية" بحيث يوجد عشرات الآلاف من عديمي الجنسية في لبنان، أما بالنسبة للمهاجرين واللاجئين والنازحين، عديمو الجنسية فيوضع التقرير: "أن لبنان يستضيف ايضًا مهاجرين ولاجئين ونازحين عديمي الجنسية"ومنهم من السوريين الاكراد وغيرهم. أما الأشخاص المعرضون لخطر انعدام الجنسية، فيتزايد عددهم أيضا: "قد يجد أفراد العديد من المجموعات المختلفة، أنفسهم عرضة لخطر انعدام الجنسية، في لبنان، فمع مرور الوقت، على سبيل المثال، قد يفقد المهاجرون واللاجئون والنازحون روابطهم مع البلد الذي يحملون جنسيته"...
- يضاف الى ذلك قضية عدم تسجيل المواليد، مما يؤدي إلى زيادة خطر انعدام الجنسية، لدى الأطفال والمولودين في لبنان من أبوين اجنبيين.
- كذلك في مجال الهجرة غير الشرعية يبرز في لبنان موضوع الاتجار بالاجانب، فقد ورد في التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية كما دخلت إلى لبنان ٤٥١٨ المرأة، يحملن مثل هذه التأشيرات من أوروبا الشرقية، وتونس، والمغرب، وذلك للعمل في صناعة "الترفيه" في لبنان.
- ووجد المسح الذي جرى باسم المفوضية العليا للاجئين أن عراقيي لبنان يتزايد عددهم باستمرار وقد تبين أن معظمهم مقيمون بطرق غير شرعية، وذلك "لعدم وجود وثائق و ما يعنيه ذلك، وما يشجع على تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين، أن العديد من المؤسسات والشركات الخاصة "تكتم عملها" وبحسب الأرقام الصادرة عن مديرية التفتيش في الصندوق يقدر عدد الإجراء المكتومين بنحو ٢٣٣ الف أجير، ما يوازي ٥٨,٥ في المئة من الإجراء المصرح عنهم للضمان والبالغ عددهم ٤٠٠,٠٠٠ أجير.

١- د. علي فاعور، اربعة ملايين لاجئ... الانفجار السكاني هل تبقى سورية؟ وهل ينجو لبنان؟ المؤسسة الجغرافية ومركز السكان والتنمية، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢٤٤.



ثانيًا: التوزعات الجغرافية للنازحين السوريين:

١- اذا كان عدد القرى في لبنان، حتى عام ٢٠٠٥، ١٢٣٧ قرية وعدد المناطق العقارية ١٥٤٥ منطقة، فإن عدد المخيمات العشوائية للنازحين السوريين، في عكار وحده، لا يقل عن ١٢٥٠ مخيمًا، بحسب وزير الشؤون الاجتماعية.

٢- يوجد في لبنان اليوم وحده ٨١ لاجئ سوري مقابل كل ١٠٠ لبناني، وقرابة ٣٣٧ لاجئ لكل كلم٢.

٣- أعلنت السيدة كيلي ممثلة المفوضية العليا للاجئين (٢١ - ك٢ - ٢٠١٥) "إن المفوضية تعتبر ان هناك ما يناهز الـ٥٠٠ الف نازح غير مسجلين". وحتى ٢٠١٥/٠٣/١٢ كان عدد اللاجئين المسجلين في لبنان ١,١٨٤,٣٢٣ لاجئ، والأرجح ان عدد اللاجئين السوريين في لبنان حاليًا يزيد عن المليونين.

٤- تصل الكثافة السكانية في لبنان ٧٠٠ شخصًا في الكلم٢ الواحد.

٥- يواجه لبنان اليوم محنة تواجد نحو مليوني لاجئ سوري على ارضه. وفي بعض القرى اصبح عدد السوريين اكبر من عدد المقيمين اللبنانيين.

٦- تمثل الاراضي اللبنانية المرتفعة فوق ١٥٠٠ م ثلث مساحة لبنان الاجمالية. وبالتالي فتواجد اللاجئين السوريين هو في السواحل وفي المناطق الداخلية حيث تزيد الكثافة في الكلم٢ عن الف شخص.

٧- يتبين من دراسة اجرتها المفوضية العليا للاجئين، بين آذار ٢٠١٣ و آب ٢٠١٤ بأن ٧٠٪ من الاطفال السوريين اللذين ولدوا في لبنان لا يحملون شهادة ميلاد رسمية. مع العلم أن الاطفال يشكلون نصف عدد اللاجئين الى البلدان المجاورة ومنها لبنان.

٨- توزيع النازحين السوريين على المناطق اللبنانية هو: الشمال ٣٦٪ البقاع ٣٤٪ بيروت و جبل ولبنان ١٨٪ الجنوب ١٢٪

٩- ذكر تقرير للامم المتحدة انه لم يصل عدد اللاجيئين في اي بلد الى ثلث السكان كما هو الحال في لبنان وذلك منذ احداث راواندا عام ١٩٩٤ (تموز ٢٠١٣).

١٠- الحد الادنى للمساعدات المطلوبة للاجيئين السوريين يجب ان لا يقل عن مليارين ومئة مليون دولار سنويا بحسب تقدير البرنامج الانمائي للامم المتحدة ولاحقا قدر البنك الدولي في دراسة صدرت عنه التداعيات الناجمة عن تدفقات اللاجيئين السورين بنحو ٧,٥ مليار دولار أميركي في العام والمساعدات الفعلية المقدمة من الحكومة اللبنانية هي أقل بكثير من الارقام المفترضة.

١١- مع بداية العام ٢٠١٤ بدأ ينتشر السكن العشوائي للنازحين السوريين وتزايد بناء المخيمات العشوائية وحصل سكن في أبنية غير منتهية ومراكز إيواء جماعية.

١٢- النازحون السوريون الفقراء نزلوا بين لبنانيين فقراء (٨ ٪ من سكان لبنان يعانون الفقر المدقع (اي ٦٦٨,٣٢٧ مواطنًا) (و ٢٨,٥ ٪ يعيشون تحت خط الفقر) .

ثالثا: النتائج السلبية للنزوح السوري الى لبنان:

اذا كان النزوح السوري الى لبنان يزيد في الطلب على استهلاك السلع والخدمات وزيادة استثمارات فئات سورية ميسورة وتحسين القوة التنافسية لقطاعي الصناعة والزراعة بسبب استبدال العمال اللبنانيين بعمال سوريين اقل كلفة فان هناك سلبيات كثيرة لهذا النزوح على مستويات عدة :

اولا- على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والبيئي

أ- منافسة القوى العاملة السورية لبديلتها اللبنانية وقد شكلت القوى العاملة السورية عام ٢٠١٤ ما بين ٢٧٪ و ٣٥,٥ من مجمل القوى العاملة في لبنان.

ب- ارتفاع اسعار العقارات وخاصة المبنية منها وارتفاع بدلات الايجار للمساكن .

ج- ازدياد استهلاك الطاقة الكهربائية المدعومة من الدولة وانحسار ساعات التغذية من شبكة كهرباء لبنان .

د- ازدياد كلفة الخدمات العامة على الدولة : الصحية (زيادة ١٠٠ مليون دولار) والتربوية والكهرباء والمياه وخدمات جمع النفايات والخدمات البلدية والصرف الصحي .

ه- التلوث البيئي في بعض المخيمات وتفاقم الاوبئة والامراض .

و- التخوف من مخططات دولية واقليمية بايصال الاوضاع الى مرحلة التفكك والتوطين (تصريح رئيس المخابرات الالمانية السابق بان السوريين الذين نزحوا الى لبنان سيبقون فيه) (السفير ٧ تموز ٢٠١٥) .

ثانيًا - على الصعيد الأمني:

أ- تجاوز عدد من اوقفوا من السوريين بتهم قتل وسرقة ومخدرات واغتصاب وغيرها منذ نهاية آذار ٢٠١١ حتى نهاية تشرين الاول ٢٠١٤ رقم العشرة آلاف موقوف لدى الاجهزة الأمنية اللبنانية .

ب- قيام شبكات ارهابية آتية من سورية بتفجيرات في مختلف المناطق اللبنانية آخرها ما حصل في بلدة القاع .

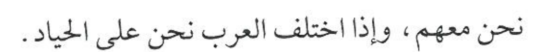
ج- تزايد تشنج التيارات الاصولية والدينية من مختلف المذاهب وانعكاسها مع مثيلاتها في المجتمع اللبناني ضمن آلية الأوعية المتصلة .

د- انخراط قوى داخلية لبنانية في الصراع السوري وانعكاس ذلك مع الوضع اللبناني الأمني والسياسي .

ه- وجود حساسيات تهدد بالإنفجار في مناطق عدة بين اللبنانيين والسوريين .

ثالثًا : إقتراحات - توصيات

١- أولوية الوحدة الوطنية في مواجهة الأخطار الوجودية الداهمة والمبادرة الفورية لإنتخاب رئيس للجمهورية تطبيقًا للدستور اللبناني، واحترام أساس الميثاق الوطني اللبناني : إذا أتفق العرب



نحن معهم، وإذا اختلف العرب نحن على الحياد .

٢- زيادة عديد وعتاد الجيش والقوى الأمنية بشكل واسع. ووضع سياسة أمنية واعتماد استراتيجيات لتنفيذها وتفعيلها . هذه السياسة يجب أن تضع مصالح الشعب والدولة اللبنانية فوق كل اعتبار .

٣- دعم كل المبادرات الساعية إلى وضع حل سلمي للصراع في سوريا ، لأن ذلك يكون المدخل الطبيعي لإعادة كل السوريين إلى بلادهم .

٤- الوقف الفوري لدخول النازحين السوريين إلى لبنان مع مراقبة مشددة على امتداد الحدود البرية والبحرية ، مع استثناء حالات إنسانية معينة .

٥- تشجيع النازحين السوريين للعودة إلى سوريا ونزع صفة النازح عن كل من يذهب إلى سوريا .

٦- إجبار كل سوري أو كل عائلة يتم إنجاب أطفال لديها بتسجيل الأطفال لدى الجهات الرسمية السورية ، أو على الأقل لدى السلطات الدولية . وقيام الحكومة اللبنانية باستحداث جهاز خاص يهتم بعملية الإحصاء والتسجيل للأطفال السوريين. وليس مقبولًا أن يتم تجاهل خطورة وجود مكتومي القيد لأنهم سيشكلون قنبلة موقوتة مستقبلًا في الوضع اللبناني . مع العلم ان مديرية الأحوال الشخصية كانت تسجل غير اللبنانيين من الأطفال ثم تبلغ الحكومات المعنية بالوقوعات المسجلة .

٧- تكليف البلديات، تحت طائلة المساءلة، باجراء إحصاءات دورية للنازحين ضمن نطاقها الجغرافي. وإعطاء الأولوية لزيادة الشرطة البلدية من أجل الحفاظ على الأمن . مع اهمية تسجيل امكنة الإقامة وكل التفاصيل عن عدد وأسماء العائلات .

٨- التشدد في تطبيق القوانين اللبنانية على جميع النازحين السوريين للحيلولة دون استمرار التنافس مع اللبنانيين في مجالات العمل كافة .

٩- الاهتمام بالمجتمع اللبناني المضيف بموازاة تأمين المساعدات للنازحين السوريين .

١٠- عدم التهاون في تذكير المؤسسات الدولية بالسيادة اللبنانية وبالقوانين والإتفاقيات ذات الصلة .

١١- فرض دفع الضمان الاجتماعي للعمال السوريين لدى اصحاب العمل والحيلولة دون تشريح العمال اللبنانيين

١٢- الإصرار على ممارسة بعض المهن والاعمال باللبنانيين فقط وكذلك بالنسبة لأصحاب العمل والأعمال التجارية مع اختلافها .

١٣- هناك أكثر من ١٤٣٥ مخيمًا عشوائيا للنازحين منها ٨٥٢ في البقاع وهذا الوضع الشاذ يجب العمل على الغائه بشتى الوسائل المتاحة وبالتالي يجب خضوع كل المخيمات للرقابة الصحية والطبية والأمنية والبيئية .

١٤- قيام الحكومة اللبنانية باستمرار تقديم المذكرات الى المنظمات الدولية لتوضح انها تتحمل وحدها اعباء اعالة اكثر من ٩٥٪ من النازحين السوريين، وان من واجب المنظمات الدولية القيام بهذا الامر.

١٥- اصرار لبنان على اعتبار السوريين نازحين وليسوا لاجئين ورفض كل الضغوط التي تمارس لاجبار الحكومة اللبنانية على توقيع الاتفاقية الدولية حول اللاجئين وملحقاتها.

١٦-تشكيل مجلس أعلى لإدارة النزوح السوري فيه أعضاء من وزارات الداخلية الصحة الشؤون الاجتماعية البيئة والطاقة والتربية. من أولويات عمله انشاء بنك معلومات لمعرفة اعداد النازحين وتحديدا اماكن وجودهم ومصدر مجيئهم وملفهم الأمني وغير ذلك.

١٧- إعطاء الاولوية لوضع خريطة طريق لإدارة ملف النازحين واتخاذ قرارات سياسية وأمنية تكفل احترام سيادة الدولة اللبنانية والتشدّد في تطبيق التدابير الجديدة التي اتخذتها الحكومة لتنظيم دخول السوريين والحرص على إيصال المساعدات اللازمة لهم وحمايتهم من الاستغلال.

١٨- وضع سياسة سكانية في مواجهة تدفق المهاجرين السوريين وغيرهم، والحد من الهجرة اللبنانية الى الخارج.

١٩- الحرص على مبدأ تأمين التعليم الإلزامي والمجاني لجميع الأطفال السوريين النازحين، ذلك أن الجهل والفقر والأمية هي البيئة الحاضنة للإرهاب.

قالت آن ريتشارد مساعدة وزير الخارجية الاميركية لشؤون السكان واللاجئين والهجرة" ليس هناك الآن اي قرية أو مدينة واحدة في لبنان لم تتأثر بوجود اللاجئين السوريين ويعادل تدفق اللاجئين الى لبنان الصغير تدفق ٧٥ مليون من سكان كندا أو ضعفي عدد السكان في كندا الى الولايات المتحدة.

وأشارت ريتشارد من خلال مناقشات جرت في ٢٩ تشرين الاول ٢٠١٣ في مركز ويلسون للابحاث في واشنطن الى إن لبنان أبقى حدوده مفتوحة امام جميع الفارين من النزاع في سوريا، وتابعت قائلة "إن التزام لبنان الثابت بالمبدأ الانساني الدولي للحماية يخدم كمثال للمنطقة" ولكنها لاحظت "ان لبنان دفع ثمنًا باهظًا نتيجة لكرمه"

والسؤال الذي يقلق ضمائرنا هل ستخرج سوريا من اتون الحرب مقسمة ومفككة وتاليًا كيف يستطيع أن يعود النازحون السوريون الى حيث كانوا ما دام الوضع غير مستقر؟

وهل إن الإنفجار السكاني للنازحين السوريين وغير السوريين في لبنان سيسمح باستمرار الاستقرار في الوضع اللبناني أم أن ما خطط لسوريا سيصل الى لبنان؟

على الشعب اللبناني في هذه المرحلة أن يتمسك بوحدته الوطنية وبالسلم الأهلي وبرفض العنف بين مكوناته وأن يتضامن ضد الارهاب ويدافع عن استقلال وسيادة الدولة اللبنانية في مواجهة كل الاخطار المحتملة ويبدو إن مؤسسة الجيش اللبناني هي خط الدفاع الأخير عن الدولة اللبنانية.

الدكتور حافظ الزين

ما هي المفاعيل الأمنية والاجتماعية والاقتصادية للنزوح السوري على البلدان المجاورة، وما هي سُبُل معالجة هذا الموضوع في ظل تشديد إجراءات الهجرة باتجاه أوروبا من جهة وعدم وجود بوادر حل للأزمة السورية من جهة أخرى.؟

التجارة السياسية باقتلاع البشر... بين مأساة التهجير وشجاعة اللجوء

عشرة ملايين مهجّر في سوريا: ستة ملايين في الداخل، أربعة ملايين خارج سوريا. موضوع خطير من الضروري تفهم أبعاده الاستراتيجية وعلاقته بكل ما يجري في المنطقة.

مراحل تطور مأساة اللاجئين السوريين

توليد مأساة التهجير، ثم تحويلها إلى أزمة لاجئين كان جزءًا لا يتجزأ من الحرب ضد سوريا والعراق. في سوريا، كان بث الرعب لدى المدنيين في المناطق التي يسيطر عليها مسلحوا المعارضة خاصة في القرى التي يسكنها المسيحيون، الأقليات أو الشيعة، مضافا إليها قصف النظام لمواقع المسلحين في المناطق الحاضنة لهم، سببا في تهجير مئات الآلاف من السوريين سنويا.

وفي جانب أساسي من هذا التهجير، كان هناك بند من خطة لإحراج النظام السوري وتصويره في موقع العداء لشعبه. وسريعاً، تم إنشاء مخيمات (البعض يقول أن بناؤها كان قد بدأ قبل اندلاع الحرب في سوريا) لإيوائهم وتثبيتهم كلاجئين، وتولت منظمات دولية غير حكومية مهمة تقديم الخدمات لهم. جزء كبير من اللاجئين في الأشهر الأولى كانوا من عائلات المسلحين الذين خافوا من انتقام النظام من افراد عائلاتهم إذا بقوا في سوريا. هذه العائلات كانت تعرف أنها ستلجا لفترة طويلة. أما من ترك منطقته مؤقتًا بسبب القصف أو الترهيب، لم يكن يعرف أن تثبيته كلاجيء هو جزء من الحرب المتعددة الأوجه ضد النظام السوري.

ومع اشتداد المعارك، ازدادت اعداد المهجّرين بشكل مطّرد، وابتدأت مسرحية استخدام اللجوء كسلاح إعلامي يُضاف إلى أسلحة الحرب، الحصار، التشهير الشخصي، وتدمير البنى التحتية. وهنا اشّتدت الحملة الإعلامية ضد النظام السوري "الذي يقصف شعبه" و"يضطره إلى الهجرة".

تطورت موجات التهجير المتلاحقة مع الوقت، إلى تكوين بيئة مخيمات في تركيا، الأردن، ولبنان. تميّز في هذه المخيمات حضور واسع لمسلحي المعارضة، ونشاط كثيف للإستخبارات العربية والغربية المناوئة للنظام السوري. تحولت تلك المخيمات إلى بؤر توليد المسلحين لصالح المعارضة السورية، وكقاعدة خلفية تسكنها عائلات هؤلاء المقاتلين، وتوفّر لهم الدعم الطبي، التمويني، واللوجستي. كما أصبحت تلك المخيمات مقصدًا لأعداد كبيرة من الصحافيين والإعلاميين الأجانب والعرب،

وتحوّلت المخيمات إلى خلية إعلاميّة، تُستخرج منها وأحيانا "تفبرك" فيها القصص والحكايا لتشويه صورة النظام السوري وشيطنته.

واستخدمت المخيمات أيضا كموقع لنشاط المنظمات الغربية غير الحكومية التي كان معظمها مرتبطا ببرامج المعونات الخارجية في الدول الغربية، والتي غالبا ما يكون لها ارتباطات وامتدادات في أجهزة إستخبارات تلك الدول.

هدف أساسي لتلك المنظمات غير الحكومية، إضافة للمساعدة في تأمين بعض الإحتياجات الأساسية للمهجرين، كان تدريب قوى المعارضة السورية على مهام "الإدارة الذاتية" وتنظيم البرامج التعليمية، الصحية، والهيئات القانونية، لتثبيت فصل مناطق سيطرة المعارضة المسلحة عن الدولة المركزية.

في المرحلة التالية، ومع الغلبة العسكرية للتنظيمات القاعدية (النصرة، داعش، أحرار الشام) في المعارضة المسلحة السورية، بدأ سيل المقاتلين الأجانب بالقدوم، وصار جزءًا من التعبئة، قدوم اولئك المقاتلين مع عائلاتهم، وأيضا تشجيع تكوين العائلات عبر تشجيع الفتيات على تبني "جهاد النكاح"، أو حتى مجيء هؤلاء المقاتلين الأجانب مع عائلاتهم.

وبعد إعلان الخلافة في تموز ٢٠١٤، بدأ تعزيز عملية تأسيس دولة اسلامية تكون مقصدًا لقادمين من كل انحاء العالم، يؤسسون لتكوين دولة شبيهة بإسرائيل، تتبنى التمايز الديني المذهبي الوهابية، المذهب العنصري السني، الذي لا يعدو كونه - اقلية صغيرة مقارنة بالمذاهب السنية الرئيسية (الحنفية، الشافعية، المالكية، والحنبلية)، والذي يسعى الإستعمار الغربي على تكريسه كواجهة اولى للإسلام (الذي يناسب مصالحه ومشروعه).

هذا التطرف العنصري الإسلامي لا يمكن توصيفه إلا كصنو للعنصرية اليهودية التي نشهدها في اسرائيل، وهو في عنصريته تلك، يوفّر "الغطاء الديني" لسعي اسرائيل لفرض نفسها كدولة يهودية خالصة.

وهكذا، بدأت عمليات تفريغ قرىً بأكملها في الشمال السوري والعراقي، كجزء من الحملة لتأسيس هذه الظاهرة السكانية الجديدة. هذا التهجير القسري، أصبح مسارًا هاما لتفريغ المشرق من المسيحيين، والأقليات عبر تسهيل لجوئهم إلى دول أوروبا وأمريكا.

وتدريجياً، أصبحت جموع اللاجئين تستخدم كمصدر لليد العاملة الرخيصة عبر امتصاص المتخصصين والفنيين والعمال إلى دول أوروبا التي فيها نقص في اليد العاملة كمثل ألمانيا، السويد، الدانمارك وبلجيكا، أو من خلال عملهم في دول الجوار التي لجؤوا إليها مقابل اتعابٍ زهيدة لا يقبل بها مواطنوا تلك الدول.

التأثيرات السياسية والأمنية في دول المشرق

ومؤخرًا في ٢٠١٥، أصبحت معاناة اللاجئين وسيلة ضغط استخدمتها تركيا ضد أوروبا لتسريع انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، وذلك عبر اتاحة المجال لعصابات تهريب البشر بالمتاجرة بتطلعات

المهجّرين في إنهاء معاناة التهجير عن طريق اللجوء إلى الأمان والإستقرار في أوروبا، فبدأت ملحمة اللجوء عبر البحر المتوسط.

وفي هذه الأيام، نشهد بدء استخدامات جديدة لمأساة التهجير من قبل تجار اقتلاع الشعوب والتلاعب بمعاناتهم ومآسيهم وتوقهم إلى الأمان والإستقرار.

اليوم، جاء دور تحقيق المنافع المتبقية، السياسية والأمنية، من هذا الإقتلاع البشري لأهل المشرق، عبر الإستفادة من الأعداد الباقية التي لا تزال تقبع في لبنان، الأردن وتركيا:

١- في لبنان: التركيبة الطائفية الحساسة ترتكز على توازن شيعي- سني- مسيحي -(٣٢ ٪ و ٢٦ ٪ و ٣٥ ٪ من السكان على التوالي). لم يكن هذا يهم لو أن الدولة اللبنانية مدنية علمانية.

لكن كون لبنان دولة دستورها ونظامها يرتكزان على التوازن الطائفي، فإن إضافة مليون "سني" إلى بلد مجموع سكانه ٤ ملايين، يعني قلب الطاولة على كامل التوازن الطائفي في لبنان (كما تفعل حاليا سلطات البحرين بتجنيس عشرات الآلاف من باكستان، اندونيسيا ودول أخرى، لقلب الغالبية الشيعية في البلاد إلى غالبية سنية).

وهكذا، بين ليلةٍ وضحاها، يصبح السنة نصف سكان لبنان، وتسيطر القوى المنتمية إلى الطائفة السنية على الدولة... طريقة أخرى لمحاصرة حزب الله وتضييق الخناق عليه عبر ورقة اللاجئين؛ ومظهر آخر من مظاهر تأجيج الفتنة المذهبية السنية -الشيعية في كامل المشرق.

٢- في تركيا: هنا قد نشهد الإستخدام التالي المتوقع لورقة اللاجئين في السنوات القادمة توطين أكثر من مليون سوري في - تركيا، لقلب توازنات الإنتخابات بشكل كامل لصالح حزب العدالة والتنمية، فيحصل اردوغان على غالبية الثلثين التي لم يتمكن من الإمساك بها لعشر سنوات وفي اربعة انتخابات برلمانية عادية أو مبكرة خاضها حزبه.

٣- في الأردن: يشكل اللاجئين السوريين بؤرة لنشاط التنظيمات السلفية الجهادية، والتي ساهم الأردن في "غض النظر" عن نشاطها بين الأردن الجولان السوري الجنوب السوري.

لكن إذا تمكن النظام السوري وحلفائه من احتواء نشاطهم في الجنوب السوري، فإن مستقبل نشاطهم قد يذهب في اتجاهات عديدة:

- يصبحون عبئا مسلحا معاديا للنظام الأردني بهدف الإستيلاء على السلطة.
- قد يتحالفون مع قوى النظام في أعقاب توطين مئات الآلاف منهم، لموازنة القوى الناشطة من اصول فلسطينية التي تشكل حاليا ٦٥ ٪ من سكان الأردن.
- قد يصبحون هدفا للتهجير مجددًا إلى دول اخرى أقوى اقتصاديًا من الأردن.

باختصار، الجريمة ليست فقط في الإقتلاع السكاني، فقدان الأرزاق والأرواح، التهجير والتحول إلى لاجئين ثابتين محاصرين سياسيا، اقتصاديا وأمنيا لمنع عودتهم إلى مناطقهم. فوق ذلك كله، تحاك

على قضيتهم حبكة تآمرية بعد أخرى، انتهازية سياسية خبيثة، في الوقت الذي يُتْركون فيه فريسةً للعصابات المسلحة، تجني من استغلال مآسيهم، المداخيل الطائلة من تجارة اللجوء والمساعدات.

وهناك مشاريع أخرى خطيرة يتم استخدام ورقة اللاجئين فيها... والخطر ليس فقط من المنظمات المتطرفة، اللاإنسانية، والتي يُعرف كونها فاسدة ومفسِدة.

الخطر يأتي أيضا على شكل بذلات رسمية ووفود أجنبية، تحت ستار مشاريع توطين تهدف لإحداث التغيير الديمغرافي المناسب للمشروع الأمريكي الصهيوني لإعادة صياغة جغرافيا الشرق الأوسط الجديد. هذا الإستخدام "الدولي" لورقة اللاجئين، قد يبدو بريئا و"إنسانيا"، من مصادر كمثل الأمم المتحدة، البنك الدولي، المنظمات الإنسانية وغير الحكومية، وبعض منظمات حقوق الإنسان.

لكن الواقع النهائي هو: هذه كلها منظمات دولية تتأثر بشكل كبير بالقرار السياسي النابع من الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب والشرق الأوسط، وليس بالضرورة أنها تأخذ بعين الإعتبار المصالح المحلية لدول المنطقة، بقدر تجيير أحداثها لصالح الأستراتيجية السياسية للغرب.

انعكاس أزمة التهجير في اللجوء إلى أوروبا

منذ أوائل ٢٠١٥، نشأت ظروف غير واضحة في صفوف اللاجئين السوريين في تركيا، الأردن، لبنان، ومناطق سيطرة التنظيمات القاعدية في الشمال السوري والعراقي، نتج عنها سيل من آلاف اللاجئين السوريين اسبوعياً، يسعون للهجرة إلى الغرب.

مساعي الهجرة هذه كانت كلفتها عالية، مخاطر الطريق فيها مرتفعة وتسببت بحالات غرق بالمئات خلال الأشهر الثمانية الأولى من ٢٠١٥، وكانت دول الناتو الأوروبية تتحدث في الإعلام عن عدم قدرتها على استيعاب هذه الأعداد من المهجرين. لكن يمكن ملاحظة مسألتين لافتتين حول موجات الهجرة هذه:

١- نشر تقارير متكررة في الإعلام الغربي تبرز معاناة هؤلاء اللاجئين، وتنتقد تصرف الدول الأوروبية تجاههم.

٢- شبه اختفاء لأخبار المهجرين متى وصلوا إلى الدول الأوروبية، أي بكلام آخر، لم يكن لدى تلك الدول مشكلة في استيعاب المهجرين متى وصلواوهؤلاء كانوا ينقلون الخبر لأهلهم وأصدقائهم بأنهم وصلوا وقد تم استيعابهم.

هذا التناقض في الممارسة والتناول الإعلامي، يُعطي الإنطباع المميّز بأن إبراز معاناة المهجرين كانت له أهمية إعلامية لتبرير وتغطية القرارات التي سوف تلي في الأشهر التالية:

فتح باب الهجرة الشرعية لحوالي نصف مليون (وهناك تقرير أن ألمانيا وحدها قد تكفلت بـ ٨٠٠,٠٠٠ من اللاجئين السوريين خلال ال ١٢ شهرًا القادمة "على أن تنطبق عليهم شروط اللجوء السياسي أي أن هناك تهديد على حياتهم في مناطق وجودهم في سوريا).

أي أن تلك الدول، فجأة وجدت لديها الإستعداد لاستقبال عشرات أضعاف الأعداد التي كانت تدّعي أنها ستسبب مشكلة اقتصادية لها.

وكأن كل ماحصل منذ بداية السنة، هو جزء من إخراج إعلامي ليُظهر تلك الدول باللباس الإنساني والمتعاطف مع المأساة، بعد أن كانت في سنتي الحرب الأولى من أهم داعمي المعارضة المسلحة ضمن "مجموعة أصدقاء سوريا ثم وصولًا إلى إعطاء وضع شرعي لهؤلاء المهجرين كلاجئين سياسيين.

هذا قرار يبدو أن دول الناتو قد اتخذته منذ زمن، لكن ضرورات الإخراج "الإنساني" فرضت هذا المسار الإعلامي، لتبرر تلك الدول لشعوبها اتخاذ هذه الخطوات.

المعلومات المختفية تماما من الصورة هي:

- ما الذي دفع هؤلاء اللاجئين إلى السعي وراء الهجرة لأوروبا؟
- من أية مناطق في سوريا أتوا أساسًا؟
- هل هناك بينهم من لا زال له وضع شرعي كموظف في الدولة السورية مثلًا؟
- هل يحملون أوراقا ثبوتية سورية؟

وهناك سؤال آخر مُلِح: من المستفيد الأول من الهجرة النهائية لهؤلاء... وهذا بالضبط ما يعنيه اللجوء السياسي؟

بالطبع: داعش والتنظيمات القاعدية التي صارت الآن تفرض سيطرتها على مناطق خالية من "غير المرغوب فيهم" بناء على طائفتهم، مذهبهم أو عرقهم. قرى، بيوت وأرزاق هؤلاء اللاجئين باتت متروكة، ومفتوحة لقدوم الآف العائلات الملتزمة بالإسلام العنصري المتطرف من مختلف دول العالم.

دور أساسي للدولة السورية في التصدي الفاعل لأزمة اللجوء

من الخطأ التوصل إلى استنتاج أن هؤلاء المهجرين هم من المتعاطفين مع المسلحين المعادين للنظام... بل على العكس. غالبيتهم وصلوا إلى اليأس والإحباط نتيجةً لعوامل رئيسية: ممارسات المسلحين العنفية والوحشية، الظروف الإنسانية المأساوية في مخيمات اللجوء، وفقدان أفق انتهاء الصراع المسلح.

هذه العوامل، لا بد أنها اقترنت بإشاعات تم نشرها في مخيمات اللجوء ومناطق سيطرة المسلحين لدفع الناس إلى الهجرة، عبر مضاعفة خوف الناس من المستقبل، إضافة لترغيبهم بأن الدول الاوروبية ستقوم باستيعابهم، وتسهيل تجميعهم وربطهم بوسائط النقل.

هنا يأتي برأينا دو ر هام لا بد أن تضطلع به الدولة السورية، والذي يجب أن تتحرك للقيام به بشكل فوري نظرًا لأهميته الاستراتيجية في مجريات الأحداث في سوريا، وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها تلك التنظيمات القاعدية.

من واجب الدولة السورية أن تتبنى قضية حفظ حقوق هؤلاء اللاجئين في المواطنة والممتلكات، وذلك لمواجهة الهدف الأساس من تفعيل موجات اللجوء هذه: إفراغ تلك المناطق من السكان الذين ليست لهم علاقة عائلية أو عقائدية بالمسلحين الذين يقاتلون في صفوف تلك التنظيمات.

دور الدولة السورية اليوم، متعدد الجوانب، ويجب أن ينبثق من مسؤوليتها واحتضانها لمواطنيها الذين وصلوا نتيجة الصراع المسلح إلى مستوى من الإحباط، دَفَعهم إلى الهجرة. ما يتوجب على الدولة السورية القيام به:

١- إعلامي:

شرح ملابسات عمليات التهجير والمخاطر الاستراتيجية لتفريغ مناطق سيطرة المسلحين، وخاصة الشمال السوري والعراقي، وتعميم تلك الشروح عبر مختلف الوسائط الإعلامية. هذه مسؤولية لا بد أن تشارك فيها جميع الوسائل الإعلامية للجهات التي تعمل على مكافحة الإرهاب القاعدي وإحباط مساعيه لإنشاء دولة خلافة اسلامية عنصرية.

٢- توثيقي:

أ. إجراء أبحاث في صفوف المهجرين توثق الأسباب التي دفعت بهم إلى القيام بالهجرة، وما إذا لعبت إشاعات معينة أو تهديدات من قبل التنظيمات المسلحة دورًا في وصولهم إلى هذا القرار.

ب. تثبيت مسائل تبدو عالية الإحتمال بأن القسم الغالب من اللاجئين هم من المسلمين السنة الرافضين للوهابية، الشيعة، المسيحيين، الأقليات، الأكراد، والعلمانيين.

٣- اداري:

توثيق كل ما يتعلق بديمغرافية هؤلاء المهجرين، وأيضا تجميع تدريجي لوثائق ملكيتهم في المناطق التي هجروها.

٤-تثقيفي:

تحضير مواد مطبوعة ومرئية تستخدم مواقع التواصل الإجتماعي لتأمين مداخل توعية لدى اللاجئين بأن الدولة السورية لن تتخلى عنهم، وستلاحق حقوقهم الوطنية.

٥- تنفيذي:

وضع آلية تسمح للمهجرين بالعودة مستقبلًا إلى سوريا طبعا، نفس هذه الإجراءات قد تكون مناسبة للتطبيق من قبل الدولة العراقية، والمثالي هو أن تكون جهدًا مشتركا بين الدولتين السورية والعراقية. علينا أن نتعلم من دروس نكبة فلسطين. ما يحدث الآن هو إعادة نفس التجربة مع جزء آخر من الشعب العربي، عن طريق تسهيل إنشاء دولة عنصرية ثانية على شاكلة إسرائيل: دولة الخلافة الإسلامية. وأحد أهم أهداف دولة الخلافة الإسلامية العنصرية هي: تأمين الحدود الشرقية لدولة اسرائيل التوراتية على امتداد نهرالفرات.

الدكتور حافظ الزين

ما هي المفاعيل الأمنية والاجتماعية والاقتصادية للنزوح السوري على البلدان المجاورة، وما هي سبُل معالجة هذا الموضوع في ظل تشديد إجراءات الهجرة باتجاه أوروبا من جهة وعدم وجود بوادر حل للأزمة السورية من جهة أخرى. ؟

التجارة السياسية باقتلاع البشر . . . بين مأساة التهجير وشجاعة اللجوء

عشرة ملايين مهجّر في سوريا: ستة ملايين في الداخل، أربعة ملايين خارج سوريا. موضوع خطير من الضروري تفهم أبعاده الاستراتيجية وعلاقته بكل ما يجري في المنطقة.

مراحل تطور مأساة اللاجئين السوريين

توليد مأساة التهجير، ثم تحويلها إلى أزمة لاجئين كان جزءًا لا يتجزأ من الحرب ضد سوريا والعراق.

في سوريا، كان بث الرعب لدى المدنيين في المناطق التي يسيطر عليها مسلحوا المعارضة خاصة في القرى التي يسكنها المسيحيون، الأقليات أو الشيعة، مضافا إليها قصف النظام لمواقع المسلحين في المناطق الحاضنة لهم، سببا في تهجير مئات الآلاف من السوريين سنويا.

وفي جانب أساسي من هذا التهجير، كان هناك بند من خطة لإحراج النظام السوري وتصويره في موقع العداء لشعبه. وسريعاً، تم إنشاء مخيمات (البعض يقول أن بناؤها كان قد بدأ قبل اندلاع الحرب في سوريا) لإيوائهم وتثبيتهم كلاجئين، وتولت منظمات دولية غير حكومية مهمة تقديم الخدمات لهم. جز ء كبير من اللاجئين في الأشهر الأولى كانوا من عائلات المسلحين الذين خافوا من انتقام النظام من افراد عائلاتهم إذا بقوا في سوريا. هذه العائلات كانت تعرف أنها ستلجا لفترة طويلة. أما من ترك منطقته مؤقتًا بسبب القصف أو الترهيب، لم يكن يعرف أن تثبيته كلاجيء هو جزء من الحرب المتعددة الأوجه ضد النظام السوري.

ومع اشتداد المعارك، ازدادت اعداد المهجّرين بشكل مطّرد، وابتدأت مسرحية استخدام اللجوء كسلاح إعلامي يُضاف إلى أسلحة الحرب، الحصار، التشهير الشخصي، وتدمير البنى التحتية. وهنا اشّتدت الحملة الإعلامية ضد النظام السوري "الذي يقصف شعبه" و"يضطره إلى الهجرة".

تطورت موجات التهجير المتلاحقة مع الوقت، إلى تكوين بيئة مخيمات في تركيا، الأردن، ولبنان. تميّز في هذه المخيمات حضور واسع لمسلحي المعارضة، ونشاط كثيف للإستخبارات العربية والغربية المناوئة للنظام السوري. تحولت تلك المخيمات إلى بؤر توليد المسلحين لصالح المعارضة السورية، وكقاعدة خلفية تسكنها عائلات هؤلاء المقاتلين، وتوفّر لهم الدعم الطبي، التمويني، واللوجستي. كما أصبحت تلك المخيمات مقصدًا لأعداد كبيرة من الصحافيين والإعلاميين الأجانب والعرب،

وتحوّلت المخيمات إلى خلية إعلاميّة ، تُستخرج منها وأحيانا "تفبرك" فيها القصص والحكايا لتشويه صورة النظام السوري وشيطنته .

واستخدمت المخيمات أيضا كموقع لنشاط المنظمات الغربية غير الحكومية التي كان معظمها مرتبطا ببرامج المعونات الخارجية في الدول الغربية ، والتي غالبا ما يكون لها ارتباطات وامتدادات في أجهزة إستخبارات تلك الدول .

هدف أساسي لتلك المنظمات غير الحكومية ، إضافة للمساعدة في تأمين بعض الإحتياجات الأساسية للمهجرين ، كان تدريب قوى المعارضة السورية على مهام "الإدارة الذاتية" وتنظيم البرامج التعليمية ، الصحية ، والهيئات القانونية ، لتثبيت فصل مناطق سيطرة المعارضة المسلحة عن الدولة المركزية .

في المرحلة التالية ، ومع الغلبة العسكرية للتنظيمات القاعدية (النصرة ، داعش ، أحرار الشام) في المعارضة المسلحة السورية ، بدأ سيل المقاتلين الأجانب بالقدوم ، وصار جزءًا من التعبئة ، قدوم اولئك المقاتلين مع عائلاتهم ، وأيضا تشجيع تكوين العائلات عبر تشجيع الفتيات على تبني "جهاد النكاح" ، أو حتى مجيء هؤلاء المقاتلين الأجانب مع عائلاتهم .

وبعد إعلان الخلافة في تموز ٢٠١٤ ، بدأ تعزيز عملية تأسيس دولة اسلامية تكون مقصدًا لقادمين من كل انحاء العالم ، يؤسسون لتكوين دولة شبيهة بإسرائيل ، تتبنى التمايز الديني المذهبي الوهابية ، المذهب العنصري السني ، الذي لا يعدو كونه - اقلية صغيرة مقارنة بالمذاهب السنية الرئيسية (الحنفية ، الشافعية ، المالكية ، والحنبلية) ، والذي يسعى الإستعمار الغربي على تكريسه كواجهة اولى للإسلام (الذي يناسب مصالحه ومشروعه) .

هذا التطرف العنصري الإسلامي لا يمكن توصيفه إلا كصنو للعنصرية اليهودية التي نشهدها في اسرائيل ، وهو في عنصريته تلك ، يوفّر "الغطاء الديني" لسعي اسرائيل لفرض نفسها كدولة يهودية خالصة .

وهكذا ، بدأت عمليات تفريغ قرىً بأكملها في الشمال السوري والعراقي ، كجزء من الحملة لتأسيس هذه الظاهرة السكانية الجديدة . هذا التهجير القسري ، أصبح مسارًا هاما لتفريغ المشرق من المسيحيين ، والأقليات عبر تسهيل لجوئهم إلى دول أوروبا وأمريكا .

وتدريجياً ، أصبحت جموع اللاجئين تستخدم كمصدر لليد العاملة الرخيصة عبر امتصاص المتخصصين والفنيين والعمال إلى دول أوروبا التي فيها نقص في اليد العاملة كمثل ألمانيا ، السويد ، الدانمارك وبلجيكا ، أو من خلال عملهم في دول الجوار التي لجؤوا إليها مقابل اتعابٍ زهيدة لا يقبل بها مواطنوا تلك الدول .

التأثيرات السياسية والأمنية في دول المشرق

ومؤخرًا في ٢٠١٥ ، أصبحت معاناة اللاجئين وسيلة ضغط استخدمتها تركيا ضد أوروبا لتسريع انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي ، وذلك عبر اتاحة المجال لعصابات تهريب البشر بالمتاجرة بتطلعات

المهجّرين في إنهاء معاناة التهجير عن طريق اللجوء إلى الأمان والإستقرار في أوروبا ، فبدأت ملحمة اللجوء عبر البحر المتوسط .

وفي هذه الأيام ، نشهد بدء استخدامات جديدة لمأساة التهجير من قبل تجار اقتلاع الشعوب والتلاعب بمعاناتهم ومآسيهم وتوقهم إلى الأمان والإستقرار .

اليوم ، جاء دور تحقيق المنافع المتبقية ، السياسية والأمنية ، من هذا الإقتلاع البشري لأهل المشرق ، عبر الإستفادة من الأعداد الباقية التي لا تزال تقبع في لبنان ، الأردن وتركيا :

١ - في لبنان : التركيبة الطائفية الحساسة ترتكز على توازن شيعي- سني- مسيحي -(٣٢ ٪ و ٢٦ ٪ و ٣٥ ٪ من السكان على التوالي) . لم يكن هذا يهم لو أن الدولة اللبنانية مدنية علمانية .

لكن كون لبنان دولة دستورها ونظامها يرتكزان على التوازن الطائفي ، فإن إضافة مليون "سني" إلى بلد مجموع سكانه ٤ ملايين ، يعني قلب الطاولة على كامل التوازن الطائفي في لبنان (كما تفعل حاليا سلطات البحرين بتجنيس عشرات الآلاف من باكستان ، اندونيسيا ودول أخرى ، لقلب الغالبية الشيعية في البلاد إلى غالبية سنية) .

وهكذا ، بين ليلةٍ وضحاها ، يصبح السنة نصف سكان لبنان ، وتسيطر القوى المنتمية إلى الطائفة السنية على الدولة . . . طريقة أخرى لمحاصرة حزب الله وتضييق الخناق عليه عبر ورقة اللاجئين ؛ ومظهر آخر من مظاهر تأجيج الفتنة المذهبية السنية -الشيعية في كامل المشرق .

٢- في تركيا : هنا قد نشهد الإستخدام التالي المتوقع لورقة اللاجئين في السنوات القادمة توطين أكثر من مليون سوري في - تركيا ، لقلب توازنات الإنتخابات بشكل كامل لصالح حزب العدالة والتنمية ، فيحصل اردوغان على غالبية الثلثين التي لم يتمكن من الإمساك بها لعشر سنوات وفي اربعة انتخابات برلمانية عادية أو مبكرة خاضها حزبه .

٣- في الأردن : يشكل اللاجئين السوريين بؤرة لنشاط التنظيمات السلفية الجهادية ، والتي ساهم الأردن في "غض النظر" عن نشاطها بين الأردن الجولان السوري الجنوب السوري .

لكن إذا تمكن النظام السوري وحلفائه من احتواء نشاطهم في الجنوب السوري ، فإن مستقبل نشاطهم قد يذهب في اتجاهات عديدة :

- يصبحون عبئا مسلحا معاديا للنظام الأردني بهدف الإستيلاء على السلطة .
- قد يتحالفون مع قوى النظام في أعقاب توطين مئات الآلاف منهم ، لموازنة القوى الناشطة من اصول فلسطينية التي تشكل حاليا ٦٥ ٪ من سكان الأردن .
- قد يصبحون هدفا للتهجير مجددًا إلى دول اخرى أقوى اقتصاديًا من الأردن .

باختصار ، الجريمة ليست فقط في الإقتلاع السكاني ، فقدان الأرزاق والأرواح ، التهجير والتحول إلى لاجئين ثابتين محاصرين سياسيا ، اقتصاديا وأمنيا لمنع عودتهم إلى مناطقهم . فوق ذلك كله ، تحاك

على قضيتهم حبكة تآمرية بعد أخرى، انتهازية سياسية خبيثة، في الوقت الذي يُتْركون فيه فريسةً للعصابات المسلحة، تجني من استغلال مآسيهم، المداخيل الطائلة من تجارة اللجوء والمساعدات.
وهناك مشاريع أخرى خطيرة يتم استخدام ورقة اللاجئين فيها . . . والخطر ليس فقط من المنظمات المتطرفة، اللاإنسانية، والتي يُعرف كونها فاسدة ومفسدة.
الخطر يأتي أيضا على شكل بذلات رسمية ووفود أجنبية، تحت ستار مشاريع توطين تهدف لإحداث التغيير الديمغرافي المناسب للمشروع الأمريكي الصهيوني لإعادة صياغة جغرافيا الشرق الأوسط الجديد. هذا الإستخدام "الدولي" لورقة اللاجئين، قد يبدو بريئا و"إنسانيا"، من مصادر كممثل الأمم المتحدة، البنك الدولي، المنظمات الإنسانية وغير الحكومية، وبعض منظمات حقوق الإنسان.
لكن الواقع النهائي هو: هذه كلها منظمات دولية تتأثر بشكل كبير بالقرار السياسي النابع من الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب والشرق الأوسط، وليس بالضرورة أنها تأخذ بعين الإعتبار المصالح المحلية لدول المنطقة، بقدر تجيير أحداثها لصالح الأستراتيجية السياسية للغرب.

انعكاس أزمة التهجير في اللجوء إلى أوروبا

منذ أوائل ٢٠١٥، نشأت ظروف غير واضحة في صفوف اللاجئين السوريين في تركيا، الأردن، لبنان، ومناطق سيطرة التنظيمات القاعدية في الشمال السوري والعراقي، نتج عنها سيل من آلاف اللاجئين السوريين اسبوعياً، يسعون للهجرة إلى الغرب.
مساعي الهجرة هذه كانت كلفتها عالية، مخاطر الطريق فيها مرتفعة وتسببت بحالات غرق بالمئات خلال الأشهر الثمانية الأولى من ٢٠١٥، وكانت دول الناتو الأوروبية تتحدث في الإعلام عن عدم قدرتها على استيعاب هذه الأعداد من المهجرين. لكن يمكن ملاحظة مسألتين لافتتين حول موجات الهجرة هذه:

١- نشر تقارير متكررة في الإعلام الغربي تبرز معاناة هؤلاء اللاجئين، وتنتقد تصرف الدول الأوروبية تجاههم.
٢- شبه اختفاء لأخبار المهجرين متى وصلوا إلى الدول الأوروبية، أي بكلام آخر، لم يكن لدى تلك الدول مشكلة في استيعاب المهجرين متى وصلواوهؤلاء كانوا ينقلون الخبر لأهلهم وأصدقائهم بأنهم وصلوا وقد تم استيعابهم.

هذا التناقض في الممارسة والتناول الإعلامي، يُعطي الإنطباع المميّز بأن إبراز معاناة المهجرين كانت له أهمية إعلامية لتبرير وتغطية القرارات التي سوف تلي في الأشهر التالية:
فتح باب الهجرة الشرعية لحوالي نصف مليون (وهناك تقرير أن ألمانيا وحدها قد تكفلت بـ ٨٠٠,٠٠٠ من اللاجئين السوريين خلال ال ١٢ شهرًا القادمة "على أن تنطبق عليهم شروط اللجوء السياسي أي أن هناك تهديد على حياتهم في مناطق وجودهم في سوريا).

أي أن تلك الدول، فجأة وجدت لديها الإستعداد لاستقبال عشرات أضعاف الأعداد التي كانت تدّعي أنها ستسبب مشكلة اقتصادية لها.
وكأن كل ماحصل منذ بداية السنة، هو جزء من إخراج إعلامي ليُظهر تلك الدول باللباس الإنساني والمتعاطف مع المأساة، بعد أن كانت في سنتي الحرب الأولى من أهم داعمي المعارضة المسلحة ضمن "مجموعة أصدقاء سوريا ثم وصولاً إلى إعطاء وضع شرعي لهؤلاء المهجرين كلاجئين سياسيين.
هذا قرار يبدو أن دول الناتو قد اتخذته منذ زمن، لكن ضرورات الإخراج "الإنساني" فرضت هذا المسار الإعلامي، لتبرر تلك الدول لشعوبها اتخاذ هذه الخطوات.
المعلومات المختفية تماما من الصورة هي:

- ما الذي دفع هؤلاء اللاجئين إلى السعي وراء الهجرة لأوروبا؟
- من أية مناطق في سوريا أتوا أساسًا؟
- هل هناك بينهم من لا زال له وضع شرعي كموظف في الدولة السورية مثلًا؟
- هل يحملون أوراقا ثبوتية سورية؟

وهناك سؤال آخر مُلِح: من المستفيد الأول من الهجرة النهائية لهؤلاء . . . وهذا بالضبط ما يعنيه اللجوء السياسي؟
بالطبع: داعش والتنظيمات القاعدية التي صارت الآن تفرض سيطرتها على مناطق خالية من "غير المرغوب فيهم" بناء على طائفتهم، مذهبهم أو عرقهم. قرى، بيوت وأرزاق هؤلاء اللاجئين باتت متروكة، ومفتوحة لقدوم الآف العائلات الملتزمة بالإسلام العنصري المتطرف من مختلف دول العالم.

دور أساسي للدولة السورية في التصدي الفاعل لأزمة اللجوء

من الخطأ التوصل إلى استنتاج أن هؤلاء المهجرين هم من المتعاطفين مع المسلحين المعادين للنظام . . . بل على العكس. غالبيتهم وصلوا إلى اليأس والإحباط نتيجةً لعوامل رئيسية: ممارسات المسلحين العنفية والوحشية، الظروف الإنسانية المأساوية في مخيمات اللجوء، وفقدان أفق انتهاء الصراع المسلح.
هذه العوامل، لا بد أنها اقترنت بإشاعات تم نشرها في مخيمات اللجوء ومناطق سيطرة المسلحين لدفع الناس إلى الهجرة، عبر مضاعفة خوف الناس من المستقبل، إضافة لترغيبهم بأن الدول الاوروبية ستقوم باستيعابهم، وتسهيل تجميعهم وربطهم بوسائط النقل.
هنا يأتي برأينا دو ر هام لا بد أن تضطلع به الدولة السورية، والذي يجب أن تتحرك للقيام به بشكل فوري نظرًا لأهميته الاستراتيجية في مجريات الأحداث في سوريا، وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها تلك التنظيمات القاعدية.

من واجب الدولة السورية أن تتبنى قضية حفظ حقوق هؤلاء اللاجئين في المواطنة والممتلكات، وذلك لمواجهة الهدف الأساس من تفعيل موجات اللجوء هذه: إفراغ تلك المناطق من السكان الذين ليست لهم علاقة عائلية أو عقائدية بالمسلحين الذين يقاتلون في صفوف تلك التنظيمات.

دور الدولة السورية اليوم، متعدد الجوانب، ويجب أن ينبثق من مسؤوليتها واحتضانها لمواطنيها الذين وصلوا نتيجة الصراع المسلح إلى مستوى من الإحباط، دَفَعهم إلى الهجرة. ما يتوجب على الدولة السورية القيام به:

١- إعلامي:

شرح ملابسات عمليات التهجير والمخاطر الاستراتيجية لتفريغ مناطق سيطرة المسلحين، وخاصة الشمال السوري والعراقي، وتعميم تلك الشروح عبر مختلف الوسائط الإعلامية. هذه مسؤولية لا بد أن تشارك فيها جميع الوسائل الإعلامية للجهات التي تعمل على مكافحة الإرهاب القاعدي وإحباط مساعيه لإنشاء دولة خلافة اسلامية عنصرية.

٢- توثيقي:

أ. إجراء أبحاث في صفوف المهجرين توثق الأسباب التي دفعت بهم إلى القيام بالهجرة، وما إذا لعبت إشاعات معينة أو تهديدات من قبل التنظيمات المسلحة دورًا في وصولهم إلى هذا القرار.

ب. تثبيت مسائل تبدو عالية الإحتمال بأن القسم الغالب من اللاجئين هم من المسلمين السنة الرافضين للوهابية، الشيعة، المسيحيين، الأقليات، الأكراد، والعلمانيين.

٣- اداري:

توثيق كل ما يتعلق بديمغرافية هؤلاء المهجرين، وأيضا تجميع تدريجي لوثائق ملكيتهم في المناطق التي هجروها.

٤-تثقيفي:

تحضير مواد مطبوعة ومرئية تستخدم مواقع التواصل الإجتماعي لتأمين مداخل توعية لدى اللاجئين بأن الدولة السورية لن تتخلى عنهم، وستلاحق حقوقهم الوطنية.

٥- تنفيذي:

وضع آلية تسمح للمهجرين بالعودة مستقبلًا إلى سوريا طبعا، نفس هذه الإجراءات قد تكون مناسبة للتطبيق من قبل الدولة العراقية، والمثالي هو أن تكون جهدًا مشتركا بين الدولتين السورية والعراقية. علينا أن نتعلم من دروس نكبة فلسطين. ما يحدث الآن هو إعادة نفس التجربة مع جزء آخر من الشعب العربي، عن طريق تسهيل إنشاء دولة عنصرية ثانية على شاكلة إسرائيل: دولة الخلافة الإسلامية. وأحد أهم أهداف دولة الخلافة الإسلامية العنصرية هي: تأمين الحدود الشرقية لدولة اسرائيل التوراتية على امتداد نهرالفرات.



د. آمال أبو فياض
د. غادة سالم

السياحة اللبنانية في مهب الأزمات الاقليمية
قراءة لارتدادات الحرب السورية على السياحة في لبنان

١. مقدمة

في عصر كثرت فيه المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة وحقوق الانسان والمسؤولية والعدالة الاجتماعية، سجلت المفوضية العليا للاجئين ٦٥,٣ مليون حالة نزوح قسري في العالم ناجمة عن عدة أسباب، على رأسها الحروب. تترّكز النسبة الأكبر منهم (٣٩٪) في منطقة الـ(MENA) او ما يعرف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي حين يشكلّ الفلسطينيون العدد الأكبر من اللاجئين حول العالم (٥,٢ مليون)، نزح ٤,٩ مليون سوريًا منذ اندلاع الأزمة السورية في آذار ٢٠١١. لجأت الغالبية العظمى منهم الى البلدان المجاورة لسوريا وتحديدًا لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر.

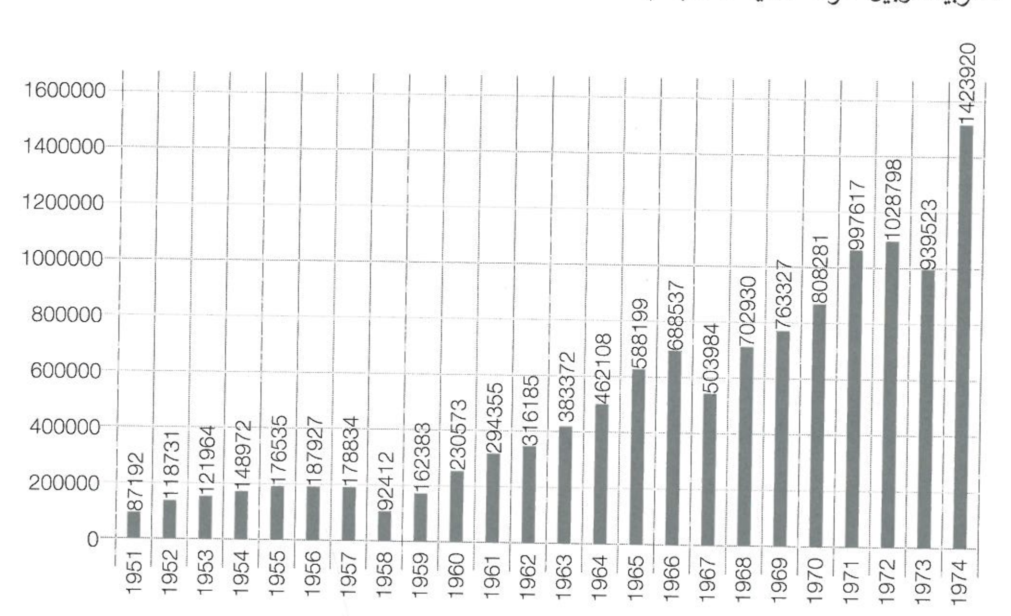
شكلّ لبنان ملجأً أساسيًا للسوريين النازحين فجاء في المرتبة الثانية - بعد تركيا - باستقباله أكثر من مليون لاجىء سوري منذ بداية الأزمة السورية وحتى العام ٢٠١٥. هذا العدد الهائل من النازحين الى بلدٍ يُعاني أساسًا من نزاعات سياسية داخلية وعدم استقرار أمني وركود اقتصادي من شأنه أن ينعكس على المنظومة الوطنية، وبالأخص على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والصحية والأمنية.

وبينما يتفق الجميع على الأثر السلبي الكبير للنزوح القسري على النازح، تنقسم الأراء حول تأثيرات اللجوء على اقتصاد البلد المستقبِل بين ايجابية وسلبية. فالعمالة الرخيصة برأي البعض تحرك الاقتصاد وتجذب الاستثمارات، في حين يرى البعض الآخر أنها تنافس اليد العاملة المحلّية فترتفع البطالة ويزداد الفقر وترتفع أسعار السلع والمساكن. فماذا لو كان الاقتصاد ريعي يستند بالدرجة الأولى إلى قطاع الخدمات كما هي الحال في لبنان؟ وماذا عن السياحة، إحدى ركائز الخدمات التي يقدّمها لبنان، والتي تتأثر إلى حدّ كبير بتقلبات ثقة المستثمر والمستهلك؟

٢. السياحة في لبنان: نشاط اقتصادي مرهون بالوضع الأمني الوطني والإقليمي

تسهم السياحة بإجمالي ٢٢٪ من الناتج المحلي اللبناني أي ما يلامس مساهمة قطاعَي الزراعة

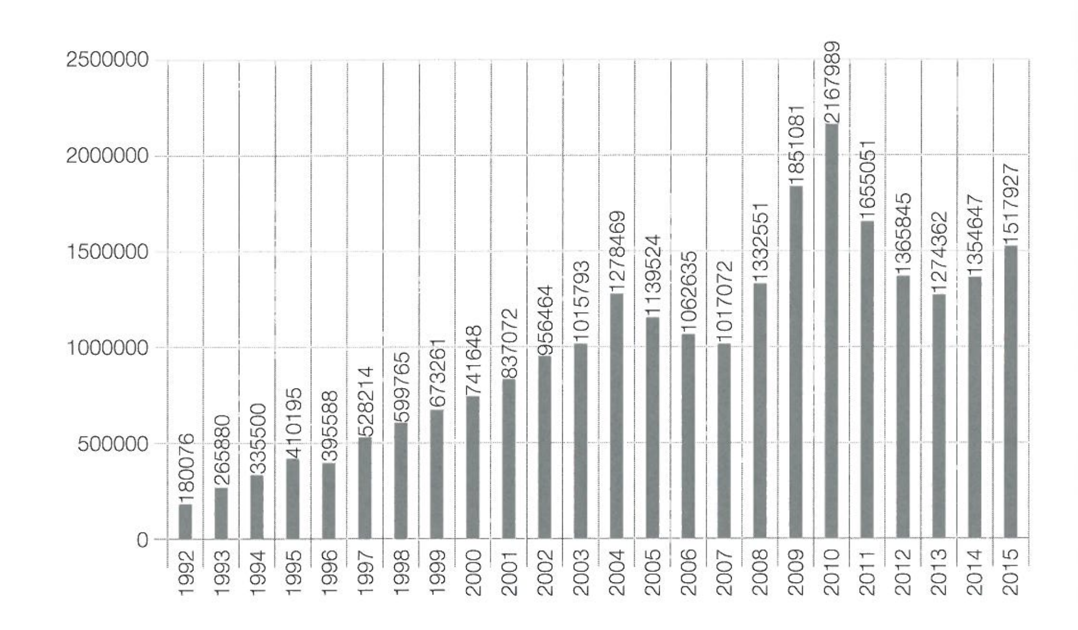
والصناعة. لذلك فهي تُعدّ من القطاعات الحيوية في لبنان الذي يزخر بمقومات سياحية طبيعية وبشرية متنوعة، إضافة إلى صناعة سياحية متميزة تتمثل في مؤسسات الخدمات السياحية على كافة أشكالها. إلاّ أنّ السياحة تُعرف بأنها قطاع هشّ بمعنى أنّه شديد التأثر بالأزمات والكوارث الطبيعية. وإذا ما نظرنا إلى الجدول أدناه، الذي يستند إلى عدد السياح الوافدين إلى لبنان ما قبل الحرب الأهلية وتحديدًا فيما عُرف بالفترة الذهبية أي بين عامَي ١٩٩٥١ و١٩٧٥، نجد بأنّ هناك ارتباط وثيق بين الوضع الأمني الداخلي (على مستوى لبنان) والإقليمي (على مستوى المنطقة العربية) وبين حركة السياحة اللبنانية.



جدول رقم ١ : أعداد السياح الوافدين الى لبنان ما بين العام ١٩٥١ و١٩٧٥ (قبل الحرب الأهلية)

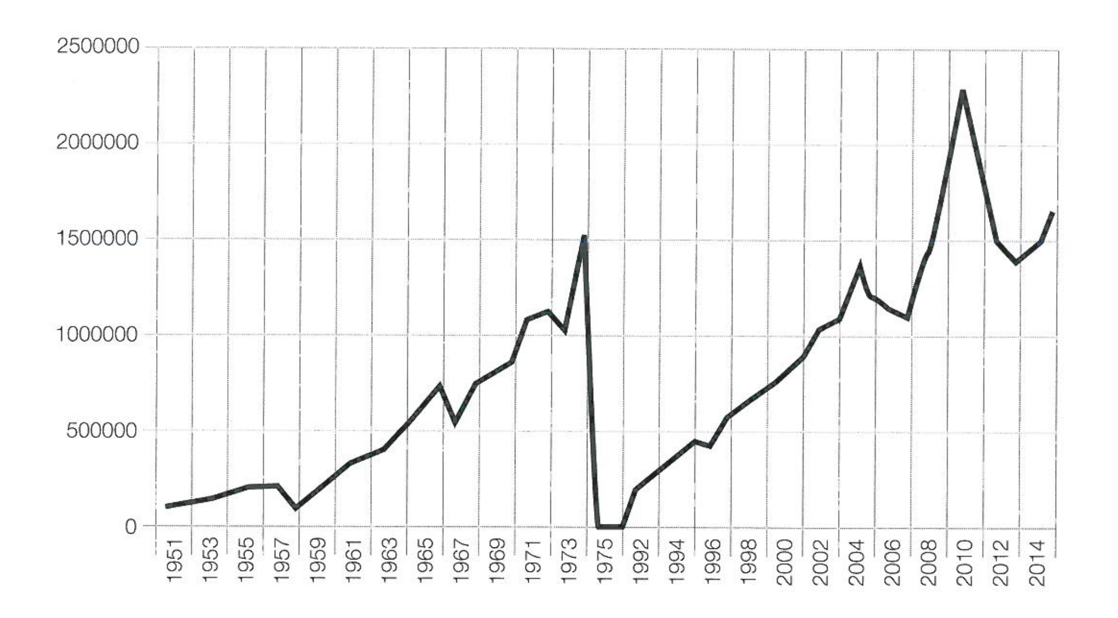
وفي التفصيل، نلاحظ ثلاثة انتكاسات مهمّة للسياحة اللبنانية خلال فترة ما قبل الحرب، وهي تعود للأعوام ١٩٥٨، ١٩٦٧ و١٩٧٣. وإذا ما استرجعنا الأحداث التي جرت في هذه الأعوام، نجد بأنها أحداث أمنية إما إقليمية (نكسة ١٩٦٧ و حرب أكتوبر ١٩٧٣) أو ارتدادات داخلية لبنانية لأحداث إقليمية (انقسام اللبنانين واصطفافهم إلى جانب أحد معسكري النزاع العربي في تلك الفترة: الجمهورية العربية المتحدة من جهة وحلف بغداد من جهة أخرى). وتجدر الإشارة إلى أن السياحة اللبنانية لم تتأثر بالأزمات الاقتصادية الداخلية كأزمة بنك إنترا عام ١٩٦٦ أو بالأزمات الاقتصادية العالمية (كأزمة النفط نهاية ١٩٧٣ وأزمة انهيار سوق الأوراق المالية ١٩٧٤).

وفي السياق عينه، يسمح الجدول رقم ٢ المبني على أعداد السياح الوافدين إلى لبنان بعد عودة الهدوء إليه وحتى العام ٢٠١٥، بتحديد الفترات المرتبطة بالأزمات الأمنية ليس على المستوى الوطني فحسب، بل على مستوى منطقة الشرق الأوسط. فقد انخفض تدفق السياح في أعقاب العدوان الإسرائيلي على لبنان في نيسان ١٩٩٦، واغتيال الرئيس رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ وحرب تموز ٢٠٠٦. كما تأثرت الحركة السياحية في لبنان سلبًا وبشكل ملحوظ بالحرب السورية التي اندلعت عام ٢٠١١.



جدول رقم ٢ : أعداد السياح الوافدين الى لبنان ما بين العام ١٩٩٢ و٢٠١٥ (بعد انتهاء الحرب الأهلية)

وفي قراءة كُلِّية (macro) للتدفقات السياحية إلى لبنان منذ منتصف القرن العشرين حتى الوقت الراهن، نجد أن السياحة اللبنانية شديدة التأثّر بالوضع الأمني اللبناني والإقليمي فهي تتراجع فعليًا عند حصول حدث أمني كبير، بينما تكاد لا تتأثر بالتوترات السياسية والجيوسياسية والأزمات الاقتصادية. والمُلفت أن الأزمة السياحية في لبنان تعصف بداية بقوة، وهو ما يُترجم بانحدار حاد في أعداد السياح الوافدين، ولكنّها سرعان ما تتلاشى بعد زوال الخطر الأمني إذ تعود هذه الأعداد لترتفع تدريجيًا في غضون فترة زمنية قصيرة.



جدول رقم ٣: تقلبات حركة السياح الوافدين الى لبنان ما بين العامين ١٩٥١ و٢٠١٥

وبالرغم من عدم وجود سياسات واضحة لمواجهة الأزمات السياحية في لبنان، فإن قصر أمدّ الأزمة السياحية يعود إلى عدة عوامل أهمها دينامية القطاع السياحي الخاص الذي يلجأ إلى أحدث أساليب التسويق والتواصل السياحي لحضّ السائح على اختيار لبنان كوجهة سياحية. كما يسهم الإغتراب اللبناني بتنشيط السياحة اللبنانية عبر قضاء الإجازات في ربوع الوطن الأم. هذا فضلًا عن الجاذبية السياحية الطبيعية والثقافية التي يتمتع بها لبنان والتي اكسبته شهرة سياحية عالمية.

٣. السياحة: قطاع جاذب للعمالة السورية النازحة الى لبنان

بعد مرور خمسة أعوام على بداية الأزمة السورية، يستضيف لبنان ما يفوق المليون سوريًا يعتبرهم نازحين قسرًا إلى أراضيه وليس لاجئين لما قد يترتب على هذه الصفة الأخيرة من حقوق مكتسبة على مرّ الزمن. أضف إلى أن لبنان لم يوقّع على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي أُقرّت عام ١٩٥١ في جنيف، ممّا يُحرّره من الالتزامات القانونية الدولية تجاه الوافدين قسرًا اليه، ويحصرها في حدود الحقوق الإنسانية.

وبالفعل، شّرع لبنان أبوابه بدايةً أمام السوريين من المنطلق الإنساني. فبعد عام على اندلاع الحرب في سوريا، سجلّت المفوضية العليا للاجئين وجود ١١٨,٠٠٠ لاجىء سوري بطريقة شرعية أي عبر الحدود الرسمية بين لبنان وسوريا. هذا العدد ارتفع الى ٣٦٥٠٠٠ عام ٢٠١٣ ليصل الى



١,١٤٧,٤٩٤ عام ٢٠١٤ أي ما يقارب ٢٥٪ من عدد سكان لبنان. وهو ما دفع الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ إجراء التلّحد من التدفق السوري خصوصًا وأن هذه الزيادة السكانية الهائلة والغير متوقعة باتت تهدد البنى التحتية والخدمات العامة والمنظومة الوطنية بالانهيار.

العام	عدد النازحين السوريين
٢٠١٢	١١٨,٠٠٠
٢٠١٣	٣٦٥,٠٠٠
٢٠١٤	١,١٤٧,٤٩٤
٢٠١٥	١,٠٧٠,٨٥٤

جدول رقم ٤: أعداد النازحيين السوريين الى لبنان ما بين العامين ٢٠١٢ و٢٠١٥ (المصدر: المفوضية العليا للاجئين)

وفي عام ٢٠١٥، أشارت إحصاءات المفوضية العليا للاجئين أن لبنان هو البلد الأعلى كثافة باللاجئين في العالم مع ١٨٣,٠٣ لاجىء لكل ١٠٠٠ لبناني و١٠٣,٦٨ لاجىء لكل ١٠٠٠ كلم٢. ويشير التركيب الديموغرافي لهؤلاء اللاجئين والمُبين في الجدول رقم ٤ أن أكثر من نصفهم هم تحت الـ١٨ سنة أي ينتمون إلى الفئة الغير منتجة والتي تحتاج إلى إعالة وتعليم ورعاية صحية وعناية اجتماعية وغير ذلك من أساسيات بناء القدرات لدى الانسان.

البلد	العام	عدد اللاجئين السوريين	نسبة الفئات العمرية		
			١٨ >	١٨ – ٥٩	٦٠ <
لبنان	٢٠١٥	١,٠٧٠,٨٥٤	٥٣٪	٤٤٪	٣٪

جدول رقم ٥: توزيع الفئات العمرية لدى اللاجئين السوريين الى لبنان (المصدر: المفوضية العليا للاجئين)

كما يشير إلى أن ٤٤٪ منهم تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و٥٩ عامًا أي أنّهم ينتمون إلى الفئة المنتجة اقتصاديًا والمسؤولة اجتماعيًا والتي تحتاج أن تعمل لتعيل نفسها ومن يقع على عاتقها. وفي ظلّ التدابير المشدّدة التي اتخذتها الدولة اللبنانية لمنع عمل النازحين السوريين، تعمد هذه الفئة إلى

العمل بطريقة غير شرعية أي دون تصريح عن عملها فتقبل بأجور زهيدة وبساعات عمل طويلة وبأعمال غالبًا ما تكون شاقة، فتنافس بالتالي اليد العاملة اللبنانية. ويجذب القطاع السياحي هذه الفئة وذلك لأن العمل في بعض الخدمات السياحية، وتحديدًا الضيافة لا يستوجب مهارات وتقنيات خاصة. فالمطاعم توفر العمل إمّا في خدمات مباشرة أمامية كالاستقبال وتقديم الطعام والشراب، أو خدمات غير مباشرة خلفية كالطهي وتحضير المأكولات... كما انها توفر العمل للنساء والرجال على حدٍّ سواء وهو ما يجعل هذا القطاع محطاً لأنظار النازحات السوريات اللواتي يشكلن ٥٢٪ من اللاجئين السوريين الى لبنان.

وفي المقابل، يجد مستثمرو المطاعم في لبنان في هذه اليد العاملة الرخيصة فرصةً لخفض تكاليف تشغيل مؤسساتهم في ظلّ الوضع الاقتصادي المتردي، فالعامل السوري يتقاضى ثلث أجر العامل اللبناني، ويقوم بأعمال إضافية بدون مقابل ولا يُكلّف المستثمر أعباء الضمان الصحي الاجتماعي. إذن، إن العدد الهائل للنازحين السوريين إلى لبنان جعل اليد العاملة السورية تمتد إلى قطاعات لم تكن تصل اليها من قبل، وتحديدًا القطاع السياحي الذي يشكل الواجهة التي يعرض من خلالها لبنان إلى العالم طبيعته، تاريخه، ثقافته، تميز شعبه وغير ذلك من عناصر الهوية اللبنانية.

٤. السياحة اللبنانية: بين فكيّ الكماشة السورية

في الوقت الذي يعيش فيه حوالي ٧٠٪ من اللاجئين السوريين في فقر مدقع، نجحت فئة أخرى صغيرة في دخول السوق اللبناني عبر المشاريع الإستثمارية الصغيرة والمتوسطة الحجم. فأنشأت المحال والمؤسسات التجارية والخدماتية بالشراكة مع مستثمرين لبنانيين. واتجهت معظم هذه الاستثمارات الى القطاع السياحي وتحديدًا إلى مؤسسات الضيافة وعلى رأسها المطاعم – السناكات – وأفران المعجنات وغير ذلك من الخدمات المرتبطة بالطعام والشراب. وبذلك اتخذت من لبنان منصّة لعرض المطبخ السوري للعالم. واستطاعت هذه المؤسسات في وقت قصير أن تنافس مؤسسات الضيافة الوطنية أن لناحية القيمة المالية للخدمة السياحية أو نوعيتها وجودتها. ولمواجهة هذه المنافسة عمدت مؤسسات الضيافة اللبنانية الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى تشغيل اليد العاملة السورية لخفض كلفة الاستثمار. فكانت النتيجة سيطرة العمالة السورية على قطاع الضيافة اللبناني الذي يُعتبر من أساسات الهوية السياحية اللبنانية. فالمأكولات اللبنانية المشهورة عالميًا باتت تُحضّر وتُقدّم من قبل غير اللبنانين. وهنا لا بُدّ من التساؤل عما قد يدور في رأس السائح الذي يأتي لتذوق المطبخ اللبناني فإذا به يُستقبل ويُخدم ويُطعم من قبل سوريين.

وهكذا يكون قطاع الضيافة من أكثر القطاعات السياحية تأثرًا بالوجود السوري في لبنان. ولعلّ هذا التأثير هو الأخطر إذ يقوض دعائم السياحة اللبنانية من داخل البلد ويهزّ أسس الهوية السياحية. هذه

الهوية التي لم تستطع الأزمات أن تقضي عليها، يتمّ تزييفها وتفريغها من مضامينها. وللتوضيح فإن الهوية السياحية هي نتاج تاريخي- ثقافي- طبيعي مشترك وهي تنضح من طريقة عيش الشعب وعلاقته بموطنه وعاداته وتقاليده ومأكله وملبسه... وغير ذلك ممّا يتميّز به مجتمع ما. ولضمان تنمية سياحية مستدامة، يتوجب أن تتطابق الهوية مع الصورة السياحية وهو ما لا يُطبّق حاليًا في قطاع الضيافة اللبناني نظرًا لسيطرة الاستثمارات والعمالة السورية عليه.

إلى هذا التهديد الداخلي للسياحة اللبنانية المتمثل بالنازحين السوريين، يأتي التهديد الخارجي ليزيد الطين بلة. فالسنوات الخمس من الحرب المستعرة في سوريا كانت كفيلة بإدخال لبنان، لا بل والمنطقة، في سبات سياحي عميق. وقد ساهم ارتباط لبنان الجغرافي والتاريخي وحتى السياسي بسوريا بزيادة حدة الأزمة السياحية. فحدوده البرية مع سوريا كانت معبرًا مفضلًا للسياح والمصطافين العرب. كما أنّه شكّل محطة لكثير من السياح الأوروبيين الذين يأتون لاستكشاف الحضارات التي رست في بلاد المشرق العربي. ويأتي تلازم المسار السياسي بين لبنان وسوريا لسنوات عديدة ليربط البلدين في أذهان السياح.

وهكذا تقبع سياحة لبنان بين فكي الكماشة السورية، فك داخلي يتمثّل بتداعيات عمل النازحين السوريين في قطاع الضيافة على الهوية السياحية اللبنانية، وفكّ خارجي يتمثل بالمخاطر والمخاوف التي تخلفها الحرب السورية في أذهان السواح عن لبنان.

٥. مواجهة الأزمة السياحية الحالية في لبنان: جهود غير منسقّة

تتالى على وزارة السياحة وزيران منذ بداية الأزمة السياحية الناجمة عن الحرب السورية، واتبّع كلّ منهما سياسة مختلفة لمواجهتها. ويمكن أن نعيد رسم المسار المعتمد من خلال قراءة تحليلية للمشاريع أو الاجراءات التي اتخذت. وعليه، نستنتج وجود نهجين مختلفين: ففي البداية اتبّعت استراتيجية التسويق السياحي أي الدعاية والترويج والإعلان وغير ذلك من أدوات تحفيز الطلب السياحي. ثم اعتمدت استراتيجية السياحات البديلة التي تحاكي مبادئ الاستدامة وتستند إلى العرض السياحي الفريد والمتميز. من هنا كان تشجيع السياحة البيئية والريفية والدينية والتاريخية التي تتوجه إلى جمهور سياحي نخبوي يهتمّ بممارسات سياحية محددّة جغرافيًا وهو لا يتأثر غالبًا بالأزمات السياسية أو الاهتزازات الأمنية المحصورة مكانيًا. وفي هذا السياق وُضع مزار سيدة مغدوشة على لائحة السياحة الدينية العالمية وأُصدِر مرسوم ترخيص بيوت الضيافة الريفية وأُدرج لبنان ضمن الطريق الفينيقي الذي يشمل عدّة دول أوروبية، آسيوية وأفريقية محازية للبحر المتوسط حيث أقام الفينيقيون مدنهم.

إلى ذلك، تمّ تشجيع ما يُعرف بـ"سياحة الإغتراب" عبر التواصل مع المغتربين اللبنانيين وتشجيعهم للقدوم مع عائلاتهم إلى وطنهم الأم ليس فقط خلال الأعياد والعُطل إنّما على مدار السنة. كما ساهمت جهود القطاع السياحي الخاص في تشجيع السياحة الداخلية من خلال البرامج السياحية

التي يقدمها وسطاء السياحة في لبنان وخصوصًا "سياحة اليوم الواحد (One Day Trip) والأسعار المُحفزة التي يقدمها قطاعي الضيافة والإقامة في كافة المناطق اللبنانية .

وتُسهم السلطات المحلية في دعم السياحة الداخلية من خلال المهرجانات المحلية والوطنية وحتى العالمية التي تقيمها ضمن نطاقها، وما يترافق مع ذلك من معارض حرفية وفنية وأسواق شعبية تخلق دينامية سياحية وتعكس صورة سياحية تنبض بالحياة .

أمّا السلطات الأمنية فتسهم بشكل غير مباشر في التخفيف من حدة الأزمة السياحية وذلك من خلال الإنجازات النوعية التي تحققها في حفظ الأمن القومي وكشف الشبكات والخلايا الإرهابية والمشاركة في النشاطات السياحية كالمسابقات الرياضية والمهرجانات الفنية وحتى إقامة نشاطات تشجع السياحة الداخلية كـ "يوم مع مغوار" و يوم "الأبواب المفتوحة" الذي تقيمه بعض المراكز العسكرية وغير ذلك . وتبرز جهود القطاع الأكاديمي السياحي في مكافحة الأزمة السياحية من خلال التعاون الوثيق مع الجهات السياحية، عامةً كانت أم خاصة . وتهدف هذه الجهود إلى نشر أحدث المعارف السياحية ووضع الخطط لضمان تنمية سياحية مستدامة ومسؤولة . فعلى سبيل المثال قامت كلية السياحة وإدارة الفنادق في الجامعة اللّبنانية بإطلاق السياحة الإفتراضية (Virtual Tourism) لبلدة بكاسين الواقعة في قضاء جزين، كنموذج يمكن أن تحتذي به مواقع سياحية أخرى .

كما تواكب وسائل الإعلام اللّبنانية معظم النشاطات السياحية . إلاّ أن سياسة السبق الإعلامي التي تعتمدها تدفعها إلى التركيز على الأحداث السلبية التي تجري في لبنان . وهذا من شأنه أن يثني العديد من السياح عن القدوم الى لبنان .

إذن على الرغم من عدم وجود سياسة واضحة لمواجهة الأزمة السياحية، تتضافر جهود جميع القطاعات المرتبطة مباشرة أوغير مباشرة بالسياحة للتخفيف من ارتدادات الحرب السورية على السياحة في لبنان . وقد تكون هذه الجهود وراء الانتعاش النسبي للحركة السياحية في السنتين الماضيتين والذي تجسد في الارتفاع التدريجي لعدد السياح الوافدين إلى لبنان من ١٢٧٤٣٦٢ سائحًا عام ٢٠١٣ الى ١٣٥٤٦٤٧ سائحًا عام ٢٠١٤ ثم الى ١٥١٧٩٢٧ سائحًا عام ٢٠١٥ .

٦ .آفاق السياحة اللبنانية في ظل الأزمة السورية: اقتراحات وتوصيات

إن الارتفاع التدريجي الطفيف في عدد السياح الوافدين إلى لبنان في السنتين الماضيتين ليس بمؤشر على انتهاء الأزمة . فسياحة لبنان لن تستقيم إلاّ بعودة الأمن إلى المنطقة، وإلى سوريا تحديدًا . فالسائح، عربيًا كان أم غربيًا، لن يخاطر بحياته وماله من أجل السياحة والاصطياف . لذلك، يبدو أفق السياحة الوافدة إلى لبنان (Incoming Tourism) ضبابيًا ولا يمكن الرهان عليه في المدى القصير لتحفيز الحركة السياحية .



في المقابل، إنّ الركود الإقتصادي الذي يعاني منه لبنان حاليًا يثني العديد من اللبنانيين - خصوصًا ذوي الدخل المتوسط - عن القيام بالسياحة الخارجية(Outgoing Tourism) . لذلك يمكن الإستفادة من هذا الظرف لتشجيع السياحة الداخلية من خلال أدوات التسويق السياحي (دعاية، إعلان، ترويج . . .) واستراتيجيات العرض السياحي (أسعار تحفيزية، عروضات، خدمات سياحية جديدة . . .) .

كما يمكن تشجيع السياحة القريبة (Nearby Tourism) ونعني بها تشجيع السياح من البلدان المجاوِرة على زيارة لبنان . وفي هذا السياق، يمكن لموانىء لبنان البحرية أن تلعب دورًا في دعم السياحة إذا ما أُدرجت كمحطات في برامج الرحلات البحرية المُنظمة (Cruises) على غرار العديد من الموانىء المتوسطية .

إلى ذلك، يمكن تشجيع سياحة التضامن (Solidarity Tourism) أي العمل مع المنظمات الدولية غير الحكومية ومع لبنانيي الإغتراب لتشجيع السياح على زيارة لبنان دعمًا لاقتصاده .

وللأمن السياحي دور هام في رسم صورة لبنان السياحية، لذلك يتوجب تفعيل دور الشرطة السياحية وإنشاء مراكز لها في جميع الأماكن السياحية اللبنانية .

وتجدر الإشارة إلى ضرورة تطبيق الحوكمة السياحية لما في ذلك من ضمان لتنمية سياحية مستدامة وشراكة حقيقية بين جميع فعاليات القطاع السياحي وعلى رأسها المجتمع المدني . ولتحقيق ذلك، يتوجب بداية تطبيق اللامركزية الإدارية لتتمكن السلطات المحلية من ممارسة دورها التنموي بفعالية .

وتبقى الحاجة الماسة إلى استحداث خلية لإدارة الأزمات السياحية، التي تضرب لبنان بصورة متكررة . ويُمكن هنا إنشاء مجلس أعلى للسياحة يقوم باتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف حدّة الأزمة السياحية كإلغاء رسوم التأشيرات السياحية أو اعتماد سياسة الأجواء المفتوحة لفترات محددة أو فتح أسواق سياحية جديدة أو تقديم قروض مصرفية بفائدة مخفضة للإستثمارات السياحية . ويُناط بهذا المجلس مهام التخطيط والتنمية السياحية على المستوى الوطني وتحديث القوانين السياحية لتتناسب مع الاتجاهات الجديدة لصناعة السياحة .

ولأنّ وسائل الإعلام هي صلة الوصل بين لبنان والعالم، يتوّجب إشراكها في معالجة الأزمات السياحية . ويتمّ ذلك من خلال برامج تسلط الضوء على مقومات لبنان السياحية المتنوعة وإعلانات ترويجية مؤثرة تُشدّد على التجربة الفريدة التي يعيشها السائح في لبنان . ويُمكن العمل على إيجاد هيئة إعلامية تضم ممثلين من جميع وسائل الإعلام اللبنانية المرئية لمراقبة وتقييم التأثير السياحي للبرامج التي تُبث عبر الفضائيات اللبنانية .

أمّا فيما يتعلّق بأزمة النازحين السوريين، فيُمكن الإستفادة من الفئات المنتجة في الخدمات الخلفية لقطاع السياحة والتي لا تستوجب احتكاكًا مباشرًا مع السائح ولا تشكلّ منافسة لليد العاملة اللبنانية، وذلك بانتظار إيجاد حلّ سياسي لمشكلتهم . إلاّ أنّ ذلك يفرض إيجاد آلية تُنظم وتُراقب عملهم وتضع له أُطر قانونية خاصة تضمن حقوقهم كعمال وحقوق مستخدميهم وحقوق الدولة اللبنانية المُستضيفة .